المحاضرة الثالثة .اصلاحات المؤسسة الاقتصادية العمومية في الثمانينات

اصلاحات المؤسسة الاقتصادية العمومية سنوات الثمانينات:

شهدت المؤسسة الاقتصادية العمومية ابتداءا من سنة 1980 عدة اصلاحات (نوع من بداية التراجع) عن بعض الاستراتجيات المتبعة في السابق نوجزها في مايلي :

أ. اعادة الهيكلة العضوية :

تجسد ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 80/ 242 وفيه تم تقسيم الشركات الوطنية الكبرى وتجزئتها الى وحدات ومؤسسات صغيرة وفرعية ، وذلك لتجاوز الصعوبات الكبيرة التي واجت المؤسسات الكبرى في التسيير بالنظر الى فخامة هذه المؤسسات

من جهة أخرى كان اجراء اعادة الهيكلة يرمي الى اعطاء نوع من الحرية في تسيير المؤسسات الفرعية بدون الرجوع الى الوصاية الادارية المتمثلة في المؤسسة الأم

ب. عادة الهيكلة المالية :

كان ذلك في بداية الثمانينات حيث تم اقرار اعادة جدولة ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك التجارية ، وتجسد ذلك فعليا من خلال تمديد تواريخ استحقاق الديون للمؤسسات العمومية من أجل تحقيق التوازن المالي للمؤسسات العمومية التي كان واضح للعيان عدم قدرتها على مواصلة نشاطها في ظل العجز المالي الكبير الذي ميز هيكلها المالي

ج. التطهير المالي للمؤسسات :

لم تكن اعادة الهيكلة المالية التي أقرتها السلطات العمومية سوى جرعة أوكسجين مؤقتة ، اذ سرعان ما عاود تراكم الديون على المؤسسات الاقتصادية العمومية ، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تذهب الى أبعد حد ممكن من خلال التطهير المالي لديون المؤسسات العمومية بجعل الخزينة العمومية تتحمل ذلك الكم الكبير من ديون المؤسسات الاقتصادية العمومية ، من أجل اعطاء انطلاقة وبداية جديدة لهذه المؤسسات

د. استقلالية المؤسسات العمومية :

حاولت السلطات العمومية في نهاية الثمانينات تحسين فعالية التسيير للمؤسسات الاقتصادية العمومية حيث أقرت نمطا جديدا للتسيير من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية 88/ 01 ، وهو ما يعرف بقانون استقلالية المؤسسات العمومية ،وفيه أصبحت المؤسسة الاقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكانت الدولة تهدف من وراء هذا الاجراء الى تحرير المؤسسة الاقتصادية العمومية من القيود المركزية واعطائها حرية أكبر في مجال التسيير المتعلق بنشاطها وذلك في المجالات التالية :

- **الانتاج**
- **التوزيع**
- **تحديد الأسعار (المرسوم 89/ 12المتعلق بالأسعار)**
- **تحديد الأجور (تم تدعيم هذا التوجه فيما بعد بالمرسوم 11/90 المتعلق بعلاقات العمل)**
- **التسويق**

كل هذه القرارات أصبح بالامكان اتخاذها على مستوى مجلس الادارة للمؤسسة الاقتصادية العمومية

مقابل اعطاء المؤسسة الاقتصادية العمومية استقلالية في مجال التسيير تحتفظ الدولة بملكية رأس المال لهذه المؤسسات وذلك من خلال صناديق المساهمة المسؤولة عن تسيير المحفظة المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، التي في ظل هذا القانون تحول اسمها من المؤسسة العمومية الاشتراكية الى المؤسسة العمومية الاقتصادية